

## نحو روسيا ما بعد النفط الأساليب والنتائج (دراسة خبرة)

### Towards Russia's post-oil methods and results (study experience)

بوسكين سليم(\*) / لخضر نويوة(\*\*)

#### Abstract :

This study aims to explore the Russian leadership's arrangements to reduce the state budget on oil revenues in favor of establishing a strong, independent and diversified economic structure. In addition, this research paper examines the Russian efforts in dismantling economic networks that have been detrimental to the country's commercial as well as financial structures along with its attempts to prompt the Russian businessmen to inject their profits locally instead of transferring them abroad. Finally, the paper assesses the effectiveness of Russia's measures to emancipate from the energy dependence on the regional and international supply markets.

**Keywords:** Privatization, security emancipation, energy dependence.

#### الملخص:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن ترتيبات القيادة الروسية في مجال التخفيف من حدة تبعية ميزانية الدولة للعائدات البترول لصالح إنشاء بيئة اقتصادية أكثر استقلالية من المداخل الطاقوية.

لتنقل الدراسة إلى فحص مجمل الإجراءات الروسية في مجال تفكيك شبكات الاقتصادية المضرة بالهيكل التجاري الروسي عامة والمالي خاصة ومحاولتها ضبط توجهات رجال الأعمال الروس عبر إعادة ضخ أرباحهم محلياً بدل نقلها إلى الخارج في مقابل عدم التشكيك في عمليات الخصخصة السابقة.

لتصل الدراسة في الأخير، إلى رصد مظاهر الفعالية واللافعالية للترتيبات الروسية في مجال الإنعقاد الأمني من التبعية الطاقوية للأسواق العرض الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الخصخصة، الإنعقاد

الأمني، التبعية الطاقوية

(\*) - أستاذ مساعد أ- جامعة الجزائر 3

(\*\*) - أستاذ مساعد أ- جامعة سطيف

## مقدمة:

ملف العدد: الأمن  
الطاقي العالمي

يعد تعزيز الأمن الاقتصادي رهان وتحدي لكل الدول بدون استثناء، خاصة في ظل التحولات والتغيرات السريعة التي تشهدها المنظومة الاقتصادية العالمية مع رهانات العولمة والتكنولوجيا، فتحقيق النمو الأمن الاقتصادي أصبح مرتبط ببناء اقتصاد قوي ومتنوع وحديث، ولذلك نجد أن الدول أصبحت أما هذا التحدي الكبير خاصة الدول التي تعتمد على الربيع والاقتصاد الأحادي المورد كالطاقة التي تعد مصدر دخل للكثير من الدول وركيزة أساسية في بناءها الاقتصادي، ولايب أن هذا الأمر يشكل تهديد للأمن الاقتصادي لأنه يعرض الدول للعطب والهشاشة الأمنية في اقتصادها.

ونجد أن روسيا تعتبر من الدول التي تعتمد بنسبة كبيرة على مداخل النفط والغاز في بنيتها الاقتصادية، بالرغم من أن الاقتصاد الروسي يعتبر اقتصاد مختلط عالي الدخل، حيث تملك الدولة القطاعات الإستراتيجية الحيوية كالطاقة والصناعات العسكرية. وكما أن الإصلاحات التي كانت في التسعينيات قامت بخصخصة معظم الصناعة والزراعة الروسية، عدا استثناءات شهيرة في القطاعات المتعلقة بالطاقة والدفاع.

ونظرا للتهزات التي تعرض لها الاقتصاد الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وكذلك بعد انخفاض أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية بعد الأزمة المالية لسنة 2008، وكذلك الضغوطات والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا من قبل أمريكا وأوروبا بعد الأزمة الأوكرانية 2014، جعلت من الضرورة بناء استراتيجية لبناء اقتصاد روسي قوي وعصري وتنافسي، يعتمد على التنوع والابتكار والانعقاد من التبعية للموارد الطاقوية كمصدر أساسي للدخل القومي، وهو ما قامت به إدارة الرئيس الحالي فلاديمير بوتين من خلال وضع خطة استراتيجية ذات رؤية شمولية متعددة الأبعاد لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني هدفها الأساسي التحرر من التبعية للطاقة في بنية الاقتصاد الروسي.

بناءً على ما سبق طرحه من الترتيبات الروسية في إطار استراتيجية الانعقاد من التبعية للطاقة في تحقيق النمو الاقتصادي والاعتماد عليها كمورد أساسي للدخل القومي، نطرح

الإشكالية التالية: ما مدى فاعلية الترتيبات الروسية في مجال تعزيز الأمن الاقتصادي والانعقاد من التبعية للموارد الطاقوية في بنية الاقتصاد الوطني؟  
ولفحص هذه الإشكالية المطروحة، ننطلق في دراسة الموضوع في الفرضية التالية: تحقيق الأمن الاقتصادي والانعقاد من التبعية للموارد الطاقوية كمورد أساسي للدخل القومي في روسيا، يتطلب تنوع وتحديث القطاعات الاقتصادية.

### أولاً: مكانة الطاقة في الاقتصاد الروسي

يمثل قطاع الطاقة ركيزة أساسية للاقتصاد الروسي ويضم هذا القطاع النفط والغاز والفحم والطاقة النووية. و روسيا هي ثاني أهم مورد عالمي للطاقة، وتعتبر الدولة الوحيدة من بين الدول الكبرى التي لها اكتفاء ذاتي من النفط والغاز فهي تستهلك ما تنتجه ولا تستورد وهو ما يعطيها تفوقاً استراتيجياً في هذا المجال.<sup>(1)</sup>  
فروسيا هي منتج كبير للنفط والغاز في العالم، وتعتمد في اقتصادها ودخلها القومي بنسبة كبيرة على صادرات الطاقة، فهي تشكل 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل عائدات النفط والغاز 50% من عائدات روسيا من العملة الصعبة.<sup>(2)</sup>  
وتعد روسيا كذلك مستهلك كبير للطاقة في ظل شساعة المساحة أكثر من 17 مليون كلم<sup>2</sup> والطبيعة المناخية الباردة للبلاد، فهي تستهلك حوالي 22% من إنتاج النفط، و 53% من إنتاج الغاز، و 14% من إنتاج الفحم، وهي نسب كبيرة جداً وتشكل تحدياً كبيراً للاقتصاد الوطني والأمن الطاقوي مستقبلاً.

#### 1- النفط في روسيا:

تعتبر روسيا ثاني أكبر احتياطي عالمي من النفط (بين 10 و 12%) بما يقدر بحوالي 80 مليار برميل احتياط سنة 2016، ويساهم النفط بـ 13% من الدخل القومي الروسي، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أهم زبائن روسيا في مجال النفط ف 70% من الصادرات النفطية الروسية نحو دول الاتحاد الأوروبي، والبقية نحو دول آسيا خاصة الصين واليابان

(1) \_ محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2018، ص 122.

(2) \_ نفس المرجع، ص 125.

وأوقانوسيا. وتنتج روسيا 11.3 مليون برميل من النفط تستهلك منه 3.5 مليون برميل والباقي يوجه للتصدير نحو زبائنها الخارجيين.

وتتركز مناطق انتاج النفط في غرب وشرق سيبيريا ومنطقة الأورال والفلوفا وشمال القوقاز وجزيرة سخالين وشبه جزيرة يامال بالدائرة القطبية الشمالية، وهناك توقعات بزيادة الانتاج لاسيما مع تشجيع روسيا للاستثمارات عبر خفض الضرائب.<sup>(3)</sup> وحسب بيانات وزارة الطاقة الروسية فإن انتاج النفط ارتفع إلى أعلى مستوياته في فترة ما بعد الاتحاد السوفياتي مسجلا 11,16 مليون برميل يوميا سنة 2018، بعدما سجل 10,98 مليون برميل يوما سنة 2017.<sup>(4)</sup>

## 2- الغاز الطبيعي:

تتوفر روسيا على أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي بما يقدر بـ : 23.4% من الاحتياطيات العالمية، وتنتج روسيا حسب احصائيات 2014 بما يقدر بـ 605 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، تستهلك منه 413 مليار م<sup>3</sup>، وتصدر منه نحو 191 مليار م<sup>3</sup> الجزء الأكبر منه نحو الدول الأوروبية بنحو 90% والباقي لدول آسيا على شكل غاز طبيعي مسال LNG. ويتركز انتاج الغاز الطبيعي بروسيا في مناطق شمال غرب سيبيريا وشبه جزيرة يامال وسيبيريا الشرقية وجزيرة سخالين.<sup>(5)</sup>

## 3- استراتيجية الطاقة الروسية:

تبنت الإدارة الروسية في عهد بوتين استراتيجية جديدة للطاقة حتى عام 2030، وتعتمد هذه الرؤية على الاستعمال الرشيد والذكي للمؤهلات الطاقوية في السوق العالمية، بتحسين موقع روسيا، وكسب أعلى معدلات الربح الممكنة للاقتصاد الروسي، انطلاقا من استقرار الطلب وأمن الإمدادات الطاقوية لروسيا (خطوط الأنابيب الناقلة للنفط والغاز نحو الزبائن).

(3) \_ ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، (2013)، ص 241.

(4) \_ "خلال 2018.. إنتاج روسيا النفطي في مستوى قياسي"، سكاي نيوز عربية، تاريخ الاطلاع: 2019/3/1، متوفر على الرابط الإلكتروني: <https://www.skynewsarabia.com/business/1214003-2018>

(5) \_ ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط فائض الانتاج أم السياسة الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر، 2015، ص 66.

ويمكن أن نبين أهم مرتكزات هذه الإستراتيجية في النقاط التالية:

- ✓ سيطرة الدولة (القطاع الحكومي) على مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي؛
- ✓ السيطرة وتأمين خطوط نقل الطاقة في المنطقة، والعمل على منع إنشاء خطوط نقل بديلة لا تمر عبر روسيا، أو لا تكون روسيا شريكا فيها؛
- ✓ التوظيف السياسي للطاقة في السياسة الخارجية (أي الدور السياسي للطاقة باعتبار أن روسيا مورد لأمن الطاقة للاتحاد الأوروبي)؛
- ✓ التعاون والتنسيق مع كبار الدول المنتجة للطاقة في العالم؛
- ✓ تنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز؛
- ✓ السيطرة على أنابيب الطاقة البديلة للطاقة الروسية؛
- ✓ تنويع طرق الإمداد عن طريق مد شبكة أنابيب جديدة.<sup>(6)</sup>
- ✓ تطوير الاقتصاد الروسي ارتباطا مع ضرورة تحقيق نموذج مبتكر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup> مرتكز على قطاع الطاقة كقيمة اقتصادية كمرحلة أولى.

وتحتاج روسيا إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية، وتحتاج إلى خلق بيئة تنافسية مناسبة (خفض قيمة الروبل، خفض الضرائب على حوافز الصناعة والاستثمار وتقليل البيروقراطية).

ويرتكز أمن الطاقة الروسي على "استقرار الطلب" وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، مع عقود والتزامات طويلة المدى مع الزبائن والشركاء، فالطاقة وفق المنظور الروسي هي سلعة اجتماعية وحضارية واقتصادية وسياسية.

(6) \_ محفوظ رسول، مرجع سابق، ص 96.

## ثانيا: استراتيجية الانعتاق من التبعية للطاقة وتعزيز الأمن الاقتصادي الروسي

نظرا للمكانة الدولية لروسيا كقوة كبرى في النظام الدولي، فهي تسعى جاهدة إلى تعزيز مكانتها ودورها على جميع الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية، لكن رغم القوة والنفوذ السياسي والعسكري الذي تتمتع به روسيا إلا أن ذلك لا ينعكس على الواقع الاقتصادي لها، فالإقتصاد الروسي لا يزال يعتمد على صادرات النفط والغاز بنسبة كبيرة جدا في الدخل القومي، وهو ما يجعلها تتعرض لهزات تبعا لتقلبات سوق الطاقة العالمي، ويجعل مكانتها تتأثر بهذا الوضع.

وعليه تحاول روسيا جاهدة إلى بناء إقتصاد قوي ومتنوع والعمل على الانعتاق من التبعية للموارد الطاقوية خاصة النفط والغاز في الدخل القومي، وهو ما تكرسه الاستراتيجية المتبعة من قبل الادارة الروسية منذ وصول النخبة الأوراسية للحكم بقيادة فلاديمير بوتين. الذي يسعى إلى جعل روسيا قوى كبرى على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهذا لا يتحقق إلا ببناء إقتصاد قوي متنوع والتحرر من التبعية للطاقة لتعزيز الأمن الاقتصادي.

ونجد أن الإقتصاد الروسي معرض لتهديدات ومخاطر استراتيجية على المدى الطويل تشمل: الحفاظ على صادرات المواد الخام من أجل التنمية الاقتصادية وضعف القدرة التنافسية والتأثر الكبير بالظروف الاقتصادية الخارجية وفقدان السيطرة على الموارد الوطنية وتدهور قاعدة الموارد الصناعية والطاقة والتنمية غير المتكافئة للمناطق، ونقص اليد العاملة وحماية النظام المالي الوطني واستمرار الفساد والجرائم الاقتصادية، وكذا عدم الكفاءة في تنظيم الإقتصاد الوطني للدولة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، والعجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات...الخ.<sup>(7)</sup>

ولعل أكبر هم للإدارة الروسية الحالية هو الانعتاق من التبعية للموارد الطاقوية في الدخل الوطني وتحقيق معدل نمو اقتصادي أكبر، وتأمين الظروف المناسبة للتطور الاقتصادي المستمر وتعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني كأولويات استراتيجية

<sup>(7)</sup> طارق محمد ذنون الطائي، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2016، ص 76.

لبوتين. وتهدف روسيا إلى أن تكون ضمن الدول الكبرى الأوائل عالميا من حيث حجم الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق الأمن الاقتصادي والتكنولوجي.<sup>(9)</sup>

ووفق المنظور الاستراتيجي الروسي في عهد بوتين فإن تحقيق النمو الاقتصادي يكون عن طريق تطوير النظام الوطني للابتكار وزيادة انتاجية العمل والحصول على موارد جديدة، وتحديث القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد الوطني وتحسين النظام المصرفي والخدمات المالية.

وتعد الصناعات العسكرية في مقدمة القطاعات التي تركز عليها روسيا في تحقيق مداخل كبيرة للاقتصاد الوطني، فهي تعتبر مورد مهم للعملة الصعبة في روسيا، ونجد أن إدارة بوتين تحاول تطوير هذا القطاع وتحديثه وعصرنته وجعله قطاعا تنافسيا على المستوى العالمي، كما تهدف روسيا إلى الحفاظ على زبائنها المهمين والبحث عن أسواق جديدة لتعزيز المداخل من هذه الصناعات الإستراتيجية.

وعليه فإن مواجهة التحديات الاقتصادية وفق المنظور الروسي في إدارة بوتين تتمثل في النقاط التالية:

- تحسين هيكله المنتجات والصادرات ومكافحة الاحتكار ودعم سياسة المنافسة، وتطوير النظام الوطني للابتكار بهدف تنفيذ مشاريع فعالة للغاية والبرامج ذات الأولوية لتطوير القطاعات الاقتصادية من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة؛
- تعزيز الأسواق المالية وزيادة سيولة النظام المصرفي؛
- تقليص القطاع غير الرسمي وشرعنة علاقات العمل وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري وإحداث التوازن الجهوي؛
- تأسيس نظام التنبؤ العلمي والتكنولوجي وتطبيق الأولويات التقنية والعلمية، وتكثيف التكامل بين التعليم والعلوم والتصنيع وهيئة الظروف المناسبة لتطوير القدرات التنافسية للصناعات المحلية المختلفة وتطوير الصناعات التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات وبرمجيات الاتصال.

(9) طارق محمد ذنون الطائي، مرجع سابق، ص 76.

- تطوير القطاعات الاقتصادية التنافسية وتوسيع الأسواق للمنتجات الروسية وتعزيز فعالية صناعات الوقود والطاقة؛
  - الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل تطوير الصناعات ومواجهة التحديات الإستراتيجية التي تواجه التنمية الاقتصادية؛
  - تطوير البنية التحتية خاصة قطاعات النقل والمواصلات والطاقة والمعلوماتية والعسكرية الأساسية خاصة في منطقة القطب الشمالي وشرق سيبيريا والشرق الأقصى لروسيا؛
  - تحسين التنظيم الحكومي للنمو الاقتصادي كوضع برامج التخطيط الإقليمي وإنشاء نظام شامل للوقاية والسيطرة على المخاطر؛
  - استبدال الواردات ودعم الاقتصاد الحقيقي ومكافحة التضخم؛
  - العمل على تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة اقتصاديا واجتماعيا.<sup>(10)</sup>
- وحسب الوثيقة الرسمية التي وافقت عليها الحكومة الروسية في سنة 2008 والمعنونة "باستراتيجية الاقتصادية الروسية RUSSIA STRATEGIC 2020 ECONOMIC"<sup>(11)</sup>، والتي تم إعدادها من قبل وزارة التنمية الاقتصادية الروسية، والتي جاءت لتحقيق مجموعتين من الأهداف أهداف خارجية، تنصدها ضرورة تعزيز التجارة والنفوذ السياسي للدولة على المستوى التجارة الدولية لتصل الى روسيا خامس اقتصاد عالمي في حدود سنة 2020. ويتطلب تطوير الاقتصاد الروسي ارتباطا مع ضرورة تحقيق نموذج مبتكر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(12)</sup> مركّز على قطاع الطاقة كقيمة اقتصادية كمرحلة أولى.

<sup>(10)</sup> طارق محمد ذنون الطائي، مرجع سابق، ص ص 78\_79.

<sup>(11)</sup> - Ministry of Economic development Russia, Russia strategic Economic, <http://economy.gov.ru/wps/wcm/connect/economylib4/en/home/activity/sections/foreignEconomicActivity.html>

<sup>(12)</sup> Andrew c. Kuchins , Amy Beavin, Anna Bryndaz, **RUSSIA'2020 Strategic Economic Goals and the role international integration**, Center for International Studies, Washington, July, 2008, P.1.

### ثالثاً: مدى فاعلية الترتيبات الروسية في مجال الانعقاد الاقتصادي

في هذا الجزء من الدراسة نحاول تحليل مدى نجاعة الاستراتيجية الاقتصادية الروسية الجديدة التي انتهجتها في السنوات الأخيرة تحت حكم ادارة الرئيس فلاديمير بوتين، وذلك على جميع المستويات والمجالات التي ركزت عليها هذه الاستراتيجية من أجل تحقيق الانعقاد من التبعية للطاقة في الدخل القومي، وتعزيز الأمن الاقتصادي من خلال تحقيق نسب جيدة للنمو الاقتصادي وتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الروسي على المستوى الدولي.

وعليه نحاول التركيز على مدى فاعلية أو عدم فاعلية هذه الإجراءات المتخذة، وتبيان مكان القوة ومواطن الضعف فيها، وكذا أهم التحديات والرهانات التي تواجه روسيا في سبيل تحقيق أهدافها الاستراتيجية اقتصادياً.

فمن خلال قراءة للتطورات الاقتصادية والتحولت التي شهدتها الاقتصاد الروسي في السنوات الأخيرة نسجل جملة من النقاط الأساسية:

- ارتفاع احتياطات روسيا من العملة الصعبة بداية من سنة 2015، أين سجلت 453,6 مليار دولار بارتفاع 14% مقارنة بالسنة التي سبقتها، وهذا رغم الظروف الصعبة التي شهدتها الاقتصاد الروسي من انخفاض أسعار الغاز في السوق الدولية وجملة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على روسيا بعد الأزمة الأوكرانية سنة 2014 وضم روسيا لشبه جزيرة القرم.
- نمو القطاع المالي والتأمين في روسيا بشكل متسارع منذ سنة 2017، حيث بلغ في الربعي الأول للسنة هذه 0,1%، ليرتفع إلى 2,7% في الربعي الثاني للسنة، ويصل إلى 5,1% في الربعي الأخير للسنة.
- وسجلت صادرات الأسلحة الروسية في عام 2016، 13.06 مليار دولار، في مقابل 12.9 ملياراً لعام 2015. حيث سجلت صادرات شركة "روس أوبورون إكسبورت" التي تدير أكثر من 85% من صادرات الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية خلال الـ 17 عاماً الماضية مبيعات بقيمة 140 مليار دولار، وتستحوذ

روسيا على 23% من سوق الأسلحة في العالم. وتمثل هذه الصناعة نحو 20% من إجمالي وظائف الصناعة في روسيا.<sup>(13)</sup>

- تراجع نسبة التضخم، حيث نجد أنه عندما وصل بوتين إلى السلطة في سنة 2012، سجلت معدلات التضخم 5.07% لترتفع تدريجياً وصولاً إلى 7.82% في 2014. ووصل في عام 2015 إلى 15.53% مع انهيار قيمة الروبل والعقوبات الأوروبية التي شملت حظراً غذائياً. وانخفضت نسبة التضخم بشكل ملحوظ إلى 7.05% عام 2016 بعدما بدأ الاقتصاد الروسي بالتعافي من الحظر، ومع الارتفاع التدريجي لأسعار النفط، لتصل إلى 4.24% في 2017.<sup>(14)</sup>
- استقرار مستويات البطالة حيث سجلت في عامي 2012 و2013 عند 5.5 في المئة، لتتخفض في 2014 إلى 5.2 في المئة، وترتفع في 2015 و2016 إلى 5.6% و5.5% على التوالي. وفي 2017، سجلت مستويات البطالة انخفاضاً لتصل إلى 5.3%.<sup>(15)</sup>
- تراجع نسبة الفقر في روسيا من 29% سنة 2000، إلى 13,4% سنة 2016، وهذا رغم استقرار النمو الاقتصادي الذي لا يتعدى نسبة 2% حسب التوقعات على المدى المتوسط.
- تدبب في الناتج المحلي الإجمالي: حيث بلغ سنة 2012 وهي سنة وصول بوتين إلى الحكم في روسيا 2,21 ترليون دولار، ليسجل انخفاضاً في السنوات الأخيرة حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي 2,063 ترليون دولار سنة 2014، لينخفض إلى 1,283 ترليون دولار سنة 2016، وعاد إلى التحسن في سنة 2017 أين سجل 1,46 ترليون دولار، ويتوقع أن يتابع نسب الارتفاع في حدود 1,8 ترليون دولار حتى عام 2022.<sup>(16)</sup>

(13) \_ "روسيا في 6 سنوات: الاقتصاد يتعافى من أزمتي النفط والقرم"، العربي الجديد، تاريخ الاطلاع:

<https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/3/18/>، متوفر على الرابط الإلكتروني: 2019/03/15

(14) \_ الموقع نفسه

(15) \_ نفس الموقع

(16) \_ الموقع نفسه

- استطاعت روسيا في عهد ادارة بوتين العودة إلى الساحة الدولية من بوابة الاقتصاد الذي أصبح يمثل أحد أهم الأجزاء في ثلاثية المعادلة الروسية القائمة على القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة العلمية.<sup>(17)</sup>

الشكل رقم 1 : مؤشرات الاقتصاد الروسي بين 2012 و 2017



المصدر: "روسيا في 6 سنوات: الاقتصاد يتعافى من أزمة النفط والقرم"، العربي الجديد، تاريخ الاطلاع: 2019/03/15، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/3/18/>

- تمتلك روسيا قدرات تصنيعية بارزة في مجالات صناعات الفضاء، والهندسة النووية، والعلوم وصناعة السلاح ويعتبر الاقتصاد الروسي تاسع أكبر اقتصاد في العالم بناتج محلي إجمالي 1.850 تريليون دولار لعام 2011 وانكمش الاقتصاد بنسبة 3.7% في عام 2015 بسبب انخفاض أسعار النفط والعقوبات الغربية

(17) \_ عبد الوهاب بن خليف، جيوستراتيجية العلاقات الدولية المتغيرات القواعد والأدوار، دار قرطبة، الطبعة الأولى الجزائر، 2016، ص 236.

وأيضاً تعتبر روسيا ثاني أكبر مصدرة للسلاح في العالم بعد الولايات المتحدة وتستحوذ نسبة 27% من المبيعات العالمية بقيمة 50 مليار دولار<sup>(18)</sup>.

- عمليات الخصخصة وعمليات تفريع الصناعة النفطية الروسية سمحت لفاعلين جدد بالدخول إلى قطاع النفط مثل رجال الأعمال "ميخائيل خودور كوفسكي" في شركة إيكس، وبوريس بيريزوفسكي، ورومان إبراموفيتش في شركة سيبنفط، هؤلاء رجال الأعمال في فترة التسعينات قاموا بنقل رؤوس أموالهم إلى خارج روسيا لأن قطاع النفط لم يكن يحقق الأرباح التي تناسبهم.<sup>(19)</sup>
- النهوض بقطاع الطاقة بدأ مع وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم في روسيا في عهده الأولى سن 2000 حيث أبرم اتفاقاً مع الشخصيات الفاعلة في مجال الصناعة النفطية، وتعهد بعدم التشكيك في عمليات الخصخصة لشركاتهم وهي عمليات تشكل موضوع نزاع، إذ ابتعدوا عن التدخل في شؤون البلد السياسية وأعادوا ضخ أموالهم محلياً بدل نقل هذه الأموال إلى الخارج، فكانت النتيجة أن تضاعفت الاستثمارات ثلاث مرات في القطاع، ومنه أصبحت هذه الشركات أكثر فاعلية ولها القدرة على التنافسية وعلى الإنتاجية.<sup>(20)</sup>
- انجاز بنية تحتية جديدة لاسيما خط أنابيب البلطيق ومحطات وصول نفط جديدة في أوروبا.

## خاتمة:

من خلال تحليلنا لموضوع روسيا ما بعد النفط كروية مستقبلية استشرافية انطلاقاً من الاستراتيجية التي اتخذتها القيادة الروسية في مجال تعزيز أمنها الاقتصادي والتحرر من التبعية للموارد الطاقوية في دخلها القومي وبناء ميزانيتها الوطنية، توصلنا إلى مجموعة من النقاط المهمة نحاول ذكرها في النقاط التالية:

<sup>(18)</sup> - "روسيا في 6 سنوات: الاقتصاد يتعافى من أزمتي النفط والقرم"، العربي الجديد، تاريخ الاطلاع:

2019/03/15، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/3/18/>

<sup>(19)</sup> - فيليب سيبيل لوبيز، الجغرافيات السياسية للبترو، ترجمة: نجاة الصليبي الطويل، هيئة أبو ظبي

للسياحة والثقافة، الطبعة الأولى، الامارات العربية المتحدة 2011، ص 230.

<sup>(20)</sup> - نفس المرجع، ص 231.

قامت روسيا منذ وصول النخبة الأوراسية بقيادة فلاديمير بوتين إلى السلطة في روسيا مطلع القرن الواحد والعشرين باتخاذ مجموعة من الإجراءات والترتيبات وفق خطة استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد تهدف بالأساس إلى تعزيز الأمن الاقتصادي، وتحقيق الانعتاق من التبعية للموارد الطاقوية خاصة النفط والغاز الطبيعي في بنية الاقتصاد الروسي.

هذه الإستراتيجية جاءت بناءً على ما شهده الاقتصاد الروسي من هزات وأزمات بنيوية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وتزايد الضغوطات والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بعد الأزمة الأوكرانية في سنة 2014 وضم روسيا لشبه جزيرة القرم لسيادتها.

واعتمدت استراتيجية الانعتاق من التبعية إلى الطاقة على إعادة هيكلة وتطوير قطاع الطاقة حتى يكون أكثر تنافسية، وإعادة رجال الأعمال والأموال الروسية في الخارج واستثمارها محليا، كذلك تجديد وتطوير البنية التحتية الضرورية للنشاطات الاقتصادية، وتطوير الصناعات خارج مجال الطاقة كالصناعات التكنولوجية والمعلوماتية والبرمجيات الالكترونية، وتعزيز الصناعات العسكرية، وعصرنة القطاع المالي والخدمات، مع ضرورة تنويع وتوسيع الأسواق الخارجية.

تسعى روسيا على المدى القريب والمتوسط إلى تخفيض الاعتماد الكبير على الموارد الطاقوية (النفط والغاز) في الدخل القومي، وعلى المدى البعيد تهدف إلى الانعتاق من الاعتماد على الطاقة بنسبة كبيرة بحيث لا تصبح هي مصدر الدخل الأساسي للاقتصاد الروسي.

لم تتخلص روسيا بشكل كبير في ميزانيتها ودخلها القومي من عائدات الطاقة، لكنها لاتزال تسعى لذلك من خلال محاولتها استرداد الاستثمارات الكبرى لرجال الأعمال الروس داخل البلاد بدل معاقبتهم، أي اعتماد سياسة المسامحة الجبائية مقابل الاستثمار في الداخل خارج قطاع النفط أو حتى داخله.

نجاح روسيا في استراتيجية الانعتاق من التبعية للموارد الطاقوية في بنيتها الاقتصادية يجعل منها مستقبلا نموذج للدول النفطية والريعية التي تعتمد على الموارد

الطاقوية أو التي تعتمد على مورد وحيد في دخلها القومي ومنها الجزائر وأغلب الدول النفطية الأخرى.

## قائمة المراجع:

### باللغة العربية:

1. طارق محمد ذنون الطائي، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2016.
2. عبد الوهاب بن خليف، حيوسياسية العلاقات الدولية المتغيرات القواعد والأدوار، دار قرطبة، الطبعة الأولى، الجزائر 2016.
3. فيليب سييل لوبيز، الجغرافيات السياسية للبترول، ترجمة: نجاة الصليبي الطويل، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، الطبعة الأولى الامارات العربية المتحدة، 2011.
4. محفوظ رسول، أمن الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2018.
5. ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط فائض الانتاج أم السياسة الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر 2015.
6. ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2013.
7. "روسيا في 6 سنوات: الاقتصاد يتعافى من أزمتي النفط والقرم"، العربي الجديد، تاريخ الاطلاع: 2019/03/15، متوفر على الرابط الالكتروني: <https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/3/18/>

8. "خلال 2018.. إنتاج روسيا النفط في مستوى قياسي"، سكاي نيوز عربية، تاريخ الاطلاع: 2019/3/1، متوفر على الرابط الالكتروني:  
<https://www.skynewsarabia.com/business/1214003-2018>

باللغة الأجنبية (الانجليزية):

1. KUCHINS (Andrew c.), BEAVIN (Amy), BRYNDZ (Anna), **RUSSIA'2020 Strategic Economic Goals and the role international integration**, Center for International Studies, Washington, July, 2008.
2. Ministry of Economic Development Russia, Russia strategic Economic,  
<http://economy.gov.ru/wps/wcm/connect/economylib4/en/home/activity/sections/foreignEconomicActivity.html>